

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٢٣

بشأن إعادة تشكيل وتنظيم المجلس الأعلى للتصدير

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى قانون البنك المصرى لتنمية الصادرات الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات ؛

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ فى شأن مركز تنمية الصادرات المصرية ؛

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية التصدير ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء المجلس الأعلى للتصدير ؛

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـسـرر :

(المادة الأولى)

يُعاد تشكيل المجلس الأعلى للتصدير ليكون برئاسة رئيس الجمهورية أو من ينييه ،

وعضوية كل من :

- رئيس مجلس الوزراء .
- محافظ البنك المركزى .
- وزير البترول والثروة المعدنية .

- وزير التموين والتجارة الداخلية .
 - وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية .
 - وزير التعاون الدولى .
 - وزير المالية .
 - وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
 - وزير قطاع الأعمال العام .
 - وزير النقل .
 - وزير الزراعة واستصلاح الأراضى .
 - وزير التجارة والصناعة .
 - الوزير المختص بشئون الاستثمار .
 - رئيس هيئة الرقابة الإدارية .
 - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس .
 - الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
 - أمين عام المجلس الأعلى للتصدير .
 - ممثل عن وزارة الدفاع .
 - رئيس قطاع التمثيل التجارى بوزارة التجارة والصناعة .
 - رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية .
 - رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية .
 - رئيس مجلس إدارة البنك المصرى لتنمية الصادرات .
- ثلاثة من المصدرين واثنتين من ذوى الخبرة فى نشاط المجلس ، يصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وتكون مدة عضويتهم فى المجلس سنتين غير قابلة للتجديد .

والمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى من الوزراء من غير أعضائه أو من المتخصصين دون أن يكون لهم صوت معدود .
ويكون أمين عام المجلس الأعلى للتصدير مقرراً للمجلس .
ويجوز للمجلس تشكيل لجان فرعية من أعضائه أو من غيرهم من الخيرات المتخصصة لدراسة أية موضوعات ، على أن تعرض نتائج الدراسة على المجلس للنظر في اعتمادها .

(المادة الثانية)

يهدف المجلس إلى تشجيع وتنمية الصادرات المصرية بما يحقق زيادة حجمها وتوسعة مجالاتها ، وتحقيق التكامل بين السياسات الصناعية والسياسات التجارية لضمان وفورات الحجم اللازمة لرفع تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية ، ودعم القطاعات التصديرية بمختلف أوجه نشاطها .
والمجلس أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات لتحقيق أهدافه، وله على الأخص ما يأتي :

- ١- تحديد الإطار العام للخطط والسياسات التي تهدف إلى تعظيم وتنمية الصادرات المصرية حجماً وقيمة بما يتفق مع السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية .
- ٢- وضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري المتصل بالعمليات التصديرية لتذليل العقبات التي تواجه المصدرين .
- ٣- تحديد القرارات والإجراءات اللازمة لإزالة أية معوقات تؤثر على حركة الصادرات أو تنفيذها ، ومتابعة مدي التزام أجهزة الدولة بتنفيذها .
- ٤- استعراض الفرص التصديرية المتاحة في الأسواق التصديرية الحالية والأسواق الواعدة وبحث محاور المشاكل المتعلقة بها لضمان اندماج الصادرات المصرية في سلاسل التوريد العالمية .

- ٥- تحديد القرارات اللازمة لتحفيز الصادرات المصرية والترويج لها .
- ٦- العمل على تعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف .
- ٧- متابعة تحديث وتنفيذ برامج الحوافز التصديرية بحسب طبيعة كل قطاع .
- ٨- متابعة تطور تصنيف مصر فى التقارير الدولية الخاصة بالتجارة الخارجية .

(المادة الثالثة)

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين ، وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

(المادة الرابعة)

تكون قرارات المجلس ملزمة لجميع وحدات الجهاز الإداري للدولة من وزارات ومصالح وأجهزة لها موازنات خاصة ، ووحدات الإدارة المحلية ، والهيئات العامة خدمية كانت أو اقتصادية، وشركات القطاع العام ، وشركات قطاع الأعمال العام .
وتلتزم الجهات والشركات المشار إليها بموافاة الأمانة الفنية للمجلس بما تطلبه من تقارير أو دراسات أو بيانات أو إحصاءات تتصل بنشاط المجلس .

(المادة الخامسة)

يكون للمجلس أمانة فنية برئاسة أمين عام متفرغ يصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على ترشيح من وزير التجارة والصناعة .
وتتولى الأمانة الفنية الإعداد لاجتماعات المجلس وتسجيل محاضره ، وإبلاغ قراراته ومتابعة تنفيذها ، وأية أعمال أخرى يكلفها بها المجلس .
ويصدر بتشكيل الأمانة الفنية وتحديد اختصاصاتها ومقرها والمستحقات المالية لأعضائها قرار من وزير التجارة والصناعة .

(المادة السادسة)

يلغي قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه .

(المادة السابعة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رمضان سنة ١٤٤٤ هـ

(الموافق ١٠ أبريل سنة ٢٠٢٣ م) .

عبد الفتاح السيسي

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف امام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٣

٢٠٢٢/٢٥٩٥٦ - ٢٠٢٣/٤/١٣ - ٢٠٢٣ - ٧٠٩